

Distr.: General
9 July 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي
للإدارة الدولية
للمواد الكيميائية



المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الدورة الثالثة

نيروبي، ١٧ - ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
البند ٤ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد
الكيميائية: الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

الموجز التنفيذي لتقرير استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة

مذكرة الأمانة

١- طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، في مقرة ٣/٢ بشأن الموارد المالية والتقنية، إلى المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة تقييم البرنامج، وإعداد تقرير عن فعالية وكفاءة تنفيذه وتقديم توصيات في ضوء نتائجه إلى المؤتمر لكي يبحثها في دورته الثالثة. وفي نفس المقرر، طلب إلى المؤتمر أن يقوم أثناء دورته الثالثة باستعراض وتقييم التقارير الآتية الذكر، والنظر في مدى كفاية الترتيبات المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي لوضع التدابير لذلك حسبما يتناسب.

٢- وفي اجتماعه الخامس، المعقود في جنيف يومي ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اعتمد المجلس التنفيذي الاختصاصات المتعلقة باستعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة، واستعانت الأمانة بخبيرين دوليين للقيام بهذا الاستعراض في أيار/مايو ٢٠١١. وبحث المجلس التنفيذي نتائج استعراض منتصف المدة أثناء اجتماعه السادس، المعقود في جنيف يومي ١٣ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقرر أنه يلزم تقديم مدخلات إضافية من جانب أصحاب المصلحة من أجل تمكين المجلس التنفيذي من التقدم بتوصيات إلى المؤتمر على أساس ما توصل إليه الاستعراض من نتائج. وقد نُقِّح هذا التقرير بحيث يضم مدخلات إضافية من أصحاب المصلحة، وبحث المجلس مشروع تقرير مُنقَّح أثناء اجتماعه السابع، المعقود في جنيف يومي ٧ و ٨ أيار/مايو ٢٠١٢.

٣- وبعد أن فرغ المجلس التنفيذي من نظر التقرير، قرر أنه يشتمل على قرائن كافية يمكن على أساسها وضع تقييمه للبرنامج، وتقديم توصيات إلى المؤتمر. أما مذكرة الأمانة التي تشتمل على الخلاصات، وكذلك توصيات تقييم منتصف المدة الذي أجراه المجلس لبرنامج البداية السريعة فتد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/8.

٤- وتتشف الأمانة بأن تحيل إلى عناية المؤتمر الموجز التنفيذي لتقرير استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة (أنظر المرفق). أما التقرير الكامل لاستعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة فيرد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/17.

المرفق

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

الموجز التنفيذي

تقرير بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة

مقدمة

إن برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستثماري هو آلية تمويل تعمل تحت إشراف النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد أنشئ هذا البرنامج في ٢٠٠٦، ثم تطور البرنامج لدعم بناء القدرات التمكينية المبدئية وأنشطة التنفيذ لدى البلدان النامية، والبلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية النامية الصغيرة، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فمع وجود ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ مادة كيميائية يجري استعمالها في جميع أنحاء العالم،^(١) ومع استحداث مواد كيميائية جديدة كثيرة في السوق كل عام، تكون هناك حاجة عاجلة بصورة متزايدة للنهوض بقدرات إدارة المواد الكيميائية وإدارتها الرشيدة.

وبناء على القرار ٣/٢ بشأن الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة القيام بتقييم منتصف المدة للبرنامج، ويشمل ذلك تقييماً لفعاليتها الشاملة، وكفاءة تنفيذه وتوصياته الرئيسية. وباستخدام معايير تم تطويرها لتقييم النتائج الشاملة لبرنامج البداية السريعة، يقوم هذا التقرير بإيجاز نتائج استعراض منتصف المدة للبرنامج، بما في ذلك العمليات التي قام بها الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة وتأثيرات الدروس المستفادة من المشروعات الممولة عن طريق الصندوق الاستثماري، والإدارة الرشيدة للبرنامج بصورة شاملة.

وحقق برنامج البداية السريعة اعترافاً واسع النطاق بين أصحاب المصلحة بأنه ييسر الوصول إليه، ومرن وعملي. ومنذ بدايته في ٢٠٠٦، اعتمد برنامج البداية السريعة ١٤٥ مشروعاً في ١٠٤ بلدان، مما دلل على نجاحه في دعمه لطائفة من البلدان للبدء في أنشطة الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

نطاق استعراض منتصف المدة، وأهدافه وطرائقه

تشمل فترة استعراض منتصف المدة معلومات توافرت خلال الفترة من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد استخدمت المعلومات التي توافرت ابتداءً من ٢٩ شباط/فبراير، ٢٠١٢ كدلائل داعمة، طبقاً للنطاق المعتمد والإطار الزمني المخصص لاستكمال التقييم.

أما نطاق الاستعراض فيرد في الاختصاصات المعتمدة من جانب المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، ويشمل تحليلاً للمعلومات في الفئات التالية:

- (أ) النتائج الشاملة لبرنامج البداية السريعة
- (ب) ترتيبات مؤسسية وإدارية لبرنامج البداية السريعة
- (ج) أداء المشروع وتأثيره
- (د) استنتاجات بشأن النتائج الرئيسية

(١) ممارسات الإدارة السليمة لإدارة المواد الكيميائية (UNDESA, UNEP, Stockholm Convention, 2010).

إنبنى الاستعراض على نخج متعدد الطرائق في جمع البيانات وقد أشتمل ذلك على:

- ”دراسة مكتبية“ لاستعراض الوثائق ذات الصلة ببرنامج البداية السريعة، وتشغيلها وكذلك حافظة المشروعات؛
- المقابلات التي أجرها مقدمو المعلومات الرئيسيون مع أصحاب المصلحة مثل المُنفِذِين، وأعضاء المكتب التنفيذي ولجنة التنفيذ التابعة لبرنامج البداية السريعة، ومسؤولون من شعبة المواد الكيميائية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- دراسة استقصائية بطريق البريد الإلكتروني لـ ٤٦ من أصحاب المصلحة ركزت على نتائج المشروع وإنجازاته، بما في ذلك بناء القدرات، وتعميق الوعي، والإدراج، والأنشطة المخططة، وفعالية التكليف، والدور التحفيزي، ومدى الأهمية بالنسبة للأولويات الاستراتيجية لبرنامج البداية السريعة، والملكية القطرية وإشراك أصحاب المصلحة؛
- استعراض لوثائق مشروعات برنامج البداية السريعة، ويشمل التقارير السردية والرصدية وتقارير التقييم النهائية؛
- زيارات إلى المواقع داخل أربعة بلدان في أفريقيا وثلاثة في أقاليم أمريكا اللاتينية، ترمي إلى جمع معلومات إضافة ذات صلة بتأثيرات المشروع وإنجازاته.

الأداء الكلي لبرنامج البداية السريعة

حقق برنامج البداية السريعة، منذ إنشائه نجاحاً كبيراً في دعم المشروعات الرامية إلى بناء القدرات المبدئية في طائفة من البلدان. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كان هناك ١٤٥ مشروعاً قد تمت الموافقة عليها بتمويل إجمالي قدره ٣٠,٩ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة. وفي وقت إجراء الاستعراض، كان هناك ٣٧ مشروعاً قد استكملت جميع أنشطتها - ٣٠ من هذه المشروعات قدمت التقارير النهائية المطلوبة إلى الأمانة فيما كانت المشروعات الـ ٧ المتبقية لا تزال في مرحلة إعداد تقاريرها النهائية لتقديمها إلى الأمانة.

وتمثل المساهمات من منفيذ المشروعات نحو ٢٠ في المائة من المساهمات المالية المقدمة من الجهات المانحة، وهو ما يمثل التزاماً قوياً بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من جانب البلدان النامية. وهذا أمر طيب بصفة خاصة نظراً لمحدودية موارد تلك البلدان. وحقق البرنامج أيضاً نجاحاً باهراً في حشد وجذب وتوزيع الأموال على أساس الأولوية:

- حشدَ برنامج البداية السريعة ما مجموعه ٤٠,٨ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك المساهمات في الصندوق الاستثماري والمساهمات العينية التي ترد من منفيذ المشروعات ومن الوكالات التنفيذية؛
- نجح برنامج البداية السريعة في تدبير ٢٥,٢ مليون دولار بدولارات الولايات المتحدة من مرفق البيئة العالمية لدعم المشروعات في إقليمي أفريقيا - آسيا والمحيط الهادئ؛
- أبدى الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة نجاحاً في تحديد أولويات تقدم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً وإلى البلدان النامية الجزرية الصغيرة، التي تستأثر بـ ٧٠ في المائة من حافظة المشروعات الممولة.

الأولويات الاستراتيجية لبرنامج البداية السريعة

أنشئ الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة وجُعِلَ له ثلاث أولويات تمويل استراتيجية، على النحو الموجز في الأهداف الاستراتيجية في القسم الرابع من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:

ألف) تطوير أو تحديث النبذات الوطنية للمواد الكيميائية وتحديد الاحتياجات من القدرات اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

باء) تطوير وتعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، والخطط، والبرامج والأنشطة الرامية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي، من خلال البناء على أساس العمل المتخذ لتنفيذ الاتفاقات والمبادرات الدولية ذات الصلة بالمواد الكيميائية؛

جيم) إجراء تحاليل، وتنسيق بين الوكالات، وأنشطة مشاركة جماهيرية موجهة نحو التمكين من تنفيذ النهج الاستراتيجي عن طريق إدماج - أى، إدراج - الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الاستراتيجيات الوطنية، وبذلك يمكن تنوير أولويات التعاون في مجال المساعدة الإنمائية.

وتأسيساً على نتائج استعراض منتصف المدة، فإن المشروعات تركز حتى الآن بالدرجة الأولى على الأولويتين الاستراتيجيتين ألف) وباء).

وهذا نهج مبدئي رشيد حيث أن هذه الأنشطة تُيسر الحصول على فهم أفضل لمركز إدارة المواد الكيميائية لدى كل بلد على حدة وذلك من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان التي لا تمثل إدارة المواد الكيميائية فيها أولوية، أو حيث يوجد نقص كبير في المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالمواد الكيميائية بصفة عامة. وقد يكون من المنطقي توقع أن تقوم البلدان التي تناولت بالفعل الأولويتين ألف وباء كنهج مبدئي بأن تقرر إرداف ذلك بتعزيز القدرات في مجالات معينة من مجالات العمل التي تعتبر أولوية على المستوى القطري (مثال تلك التي يتم تحديدها عن طريق الأنشطة التمكينية) وبأن تواصل الجهود نحو تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وتشدد المبادئ التوجيهية الخاصة بالتمويل لدى برنامج البداية السريعة على إطار متعدد أصحاب المصلحة متعدد القطاعات. والبرنامج بهذا الشكل يحظى باعتراف واسع النطاق من جانب أصحاب المصلحة في جميع القطاعات، وقد استخدمت أفضية عديدة لتقاسم المعلومات بشأن هذا البرنامج. ومن بين هذه الأفضية الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية في ميدان المواد الكيميائية وإدارة النفايات؛ ونشر وتوزيع المواد التي تقوم استراتيجيات النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بتوزيعها؛ ومثل آليات تقاسم المعلومات التي توفرها المنظمات الحكومية الدولية، والوكالات التنفيذية، إلخ.

وبالرغم من اشتراط مصادقة أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ العمليات وإعداد التقارير، فلا يزال إشراك أصحاب المصلحة قضية خلافية مستمرة. فالبيانات التي يتم الحصول عليها من مشاورات أصحاب المصلحة تشير إلى أن إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء أمر صعب المراس بصفة عامة. فمن الملاحظ أن الحضور في حلقات التدريب العملي يكون متواضعاً، وأن الوعي منخفض بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية. ومن ثم، فإن المواد الكيميائية تمثل أولوية منخفضة في جدول أعمال التنمية وأن المشروعات لا تنصب على إدراج (الأولوية جيم). وينبغي مواصلة تحليل هذه السمة في عمليات التقييم المستقبلية للبرنامج لتقييم مساهمته المهمة، بدرجة أفضل، في تيسير الإشراك الواسع النطاق لأصحاب المصلحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

يضاف إلى ذلك، إنه بينما تصف معظم هذه المشروعات في مقترحاتها نهجاً متعدد القطاعات، فإن أغلبية المشروعات يقودها القطاع البيئي. وسوف يكون من الضروري المواصلة النشطة لتشجيع قطاعات أخرى على المشاركة في مقترحات المشروعات وفي التنفيذ حيث أنها تضطلع بدور مهم في مختلف مراحل دورة حياة إدارة المواد الكيميائية.

الترتيبات المؤسسية والإدارية

تشتمل الإدارة الرشيدة لبرنامج البداية السريعة على المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية بصفته أعلى جهاز رفيع المستوى، يليه المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة، ولجنة تنفيذ برنامج البداية السريعة. ويضع المجلس التنفيذي القواعد التشغيلية التي تتفق مع المؤشرات القياسية المتفاوض عليها الخاصة ببرنامج البداية السريعة، والتقدم المحرز في عمليات الاستعراض وتوجيه التغييرات الإدارية حسبما يكون لازماً أو مرغوباً فيه. وتتبع لجنة التنفيذ لدى الصندوق الاستثماري لبرنامج البداية السريعة أسلوباً مشابهاً في أداء الأعمال. ويشير استعراض تقارير الاجتماعات الواردة من الاجتماعات السنوية للمجلس التنفيذي ومن اجتماعات لجنة التنفيذ التي تعقد مرتين في العام إلى أن وظائف هذه المجموعات كل على حدة قد تمت بدرجة عالية من السلامة المهنية.

ويكفل المجلس التنفيذي ولجنة التنفيذ أيضاً استمرار برنامج البداية السريعة في العمل بصورة دينامية. وينعكس ذلك في الاستجابة الإيجابية القوية التي تم الحصول عليها من الجهات المانحة ومساهمتها في الصندوق الاستثماري؛ ومن الحكومات والمنفذين الآخرين الذين قدموا مقترحات؛ ومن الوكالات التنفيذية التي تواصل مشاركتها النشطة عن طريق تقديم المساعدة التقنية والدعم المنهجي لتنفيذ المشروعات.

إن استعراض المعلومات المتوفرة، بما في ذلك تقارير الاجتماعات ونتائج المقابلات الشخصية يكشف عن أن المجلس التنفيذي يؤدي وظائفه بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية، وأنه يتبع منهجاً في عمله يليق بما هو متوقع من جهاز للإدارة الرشيدة مثله.

إن مساهمة لجنة التنفيذ التابعة لبرنامج البداية السريعة في حوكمة برنامج البداية السريعة يتبع إجراءات معيارية لتقييم المقترحات ورصد المشروعات. ومع ذلك ينبغي ملاحظة، أنه بينما تتمسك عملية الفرز والاعتماد بمجموعة من الخطوط التوجيهية التي توضع لكل جولة من جولات التطبيق، فإن عملية رصد التقدم الذي تحرزه المشروعات الممولة يمكن أن تتحسن بإدخال المعايير والمؤشرات في عملية تقييم المشروعات من أجل مساعدة اللجنة والأمانة في تقييم التقدم. ومن شأن هذه الأدوات أن تيسر وظيفتي الرصد والتقييم لدى أجهزة الحوكمة التابعة لبرنامج البداية السريعة والتابعة للأمانة.

إن لجنة التنفيذ التابعة لبرنامج البداية السريعة مسؤولة عن ضمان صرف جميع الأموال المتاحة التي تودع في حساب الصندوق الاستثماري في كل جولة من جولات التنفيذ. وهذا يخضع لتوافر مقترحات كاملة بشأن المشروعات المستوفية للشروط والحاجة إلى المحافظة على توازن جغرافي وقطاعي شامل في المدى الطويل. وهذا يقدم أيضاً المساعدة كمسألة أولوية لأقل البلدان نمواً وإلى الدول الجزرية النامية الصغيرة.^(٢) وقد توصل الاستعراض أيضاً إلى:

- أن عملية تنفيذ المشروع تتسم بالشفافية، غير أن تحسين الشفافية والتوجيه قد يكونان من الأمور المطلوبة لكي تمكن المنفذين من تحسين تصميم مقترحاتهم؛
- إن البنود الحالية التي تسمح بصرف الأموال حتي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ قد تحدث أثراً على المشروعات الجديدة من الجولتين ١٢ حتى ١٤ وعلى المشروعات الجارية أيضاً من حيث قدرتها على استكمال جميع أنشطتها في الموعد المحدد؛
- لقد أصبح الهيكل الإداري لأمانة النهج الاستراتيجي الدولي لإدارة المواد الكيميائية غير كاف نظراً لتضاعف الزيادة في عدد المشروعات التي تُمول من الصندوق الاستثماري خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢.

- إن عدد المشروعات في حافظة برنامج البداية السريعة قد شهد زيادة مضاعفة بل وأكثر منذ ٢٠٠٩ فارتفع من ٧١ مشروعاً إلى ١٤٥ مشروعاً في الوقت الحالي. وقد أضرت هذه الزيادة الحثيثة في عبء العمل بقدرة الأمانة على تقديم الخدمات إلى جميع جوانب برنامج البداية السريعة بصورة مناسبة من حيث التوقيت.

ومن القيود التي تغل يدي الأمانة لهُ عبء العمل المتزايد الذي يقع حالياً على عاتق موظفين اثنين. فبالنظر إلى الطلبات المتزايدة لبرنامج أخذ في الاتساع، يكون من الصعب توفير المتابعة الكافية لتشغيل وتنفيذ جميع مشروعات برنامج البداية السريعة. ولتحسين الكفاءة الكلية وتنفيذ جميع جوانب إدارة البرنامج وتصريف شؤونه، يمكن للأمانة أن تستفيد من الزيادة في الموارد البشرية للقيام بالمهام التالية:

- تيسير وتسريع الإجراءات المؤسسية والإدارية لمشروعات برنامج البداية السريعة، مثل وضع الاتفاقات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالات التنفيذية/وكالات التنفيذ.
- وضع مؤشرات للمشروع وتحديد سبل التحقق من الصحة وكذلك إجراء متابعة صارمة للمشروعات طوال دورة حياتها الكاملة. وهذا الدعم الإضافي من شأنه أن يساعد الأمانة على تقديم معدل أفضل من الاستجابة ومن التغذية المرتدة المستمرة إلى المنفذين بشأن التقدم المحرز أثناء تنفيذ المشروع.

أداء المشروع وتأثيراته

يشير استعراض للنتائج التي حققها ٣٠ مشروعاً مستكماً تم تقديم الوثائق النهائية الخاصة بها والمتعلقات الواجب تقديمها إلى الأمانة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، يشير إلى أن جميع الأهداف التي حُددت في خطط العمل المعتمدة قد تحققت. وهناك قرائن تدل على نجاح برنامج البداية السريعة في بلورة مبادرات جديدة ورعاية المزيد من الالتزامات تجاه قضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ذات الصلة بالنهج الاستراتيجي. وقد أفاد أصحاب المصلحة كذلك عن وجود دافع قوى واهتمام، لمواصلة العمل في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية نتيجة لما حققته المشروعات من نتائج.

وفي الحقيقة، أن المشروعات المستكملة قد أفادت بوجود تأثيرات إيجابية وتقدم كبير يتعلق بمجهود بناء القدرات وأنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وكذلك التنفيذ الناجح للأهداف بالنسبة لإطارها واحتياجاتها الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التأثيرات الواقعة على التخطيط الوطني وصنع القرارات - وبصورة رئيسية عن طريق الالتزام السياسي والتواصل المعزز، والتنسيق والتعاون مع أصحاب المصلحة - قد تم تقديم إفادات بشأنها. لقد تمكنت المشروعات المستكملة من تحقيق تأثيرات إيجابية في المدى الطويل وذلك عن طريق وضع أطر اجتماعية سياسية ومؤسسية وحوكمة في ميدان المواد الكيميائية.

وتقوم نتائج المشروعات مقام خط أساس لتقييم مستقبلي لوضع إدارة المواد الكيميائية داخل البلد. ويصرح العديد من المشروعات أنه بزيادة فهم الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية، وعن طريق وضع أولويات وطنية للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، قد توصلت إلى بلوغ مرحلة جوهرية لاتخاذ تدابير مستقبلية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

وتكشف أغلبية التقارير المعدة عن المشروع عن أمثلة محددة بشأن الكيفية التي أسهم بها تنفيذها في صياغة برامج وطنية، وسن التشريعات ووضع السياسات بشأن إدارة المواد الكيميائية. فمن منظور السياسات تذهب جميع المشروعات إلى أنها حققت تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على التخطيط الوطني وصنع القرارات من خلال التدابير التالية:

- الالتزام السياسي (مثلاً عن طريق الاجتماعات وحلقات التدريب العملي)؛
- زيادة الوعي بدور ووظيفة السلطات المحلية (وذلك نظراً للمعلومات والبيانات الجديدة المتوفرة)؛

- زيادة المعارف وفهم السلطات المحلية لما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية وما يكتنفها من مخاطر؛
- تعزيز الاتصال، والتنسيق والتعاون بين الحكومة وأصحاب المصلحة؛ و
- تطوير جوانب تآزر بين الاتفاقات الدولية المختلفة والمعاهدات المتعلقة بالمواد الكيميائية عن طريق مشروعات كل منها.

إن مشاركة أصحاب المصلحة وحالات التأخير التي تعوق استكمال المشروعات لهي من بين أهم التحديات التي تواجه المشروعات. فبعض المشروعات يفيد بوجود مشاركة فعالة من جانب طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة من قطاعات متعددة. ومع ذلك فقد أشار آخرون إلى أن تحقيق هذا المستوى من الإشراف كان بمثابة تحدٍ مستمر. ومن بين التحديات الأخرى التي تم تحديدها أثناء عملية الاستعراض لهي صعوبة الوفاء بالمواعيد المضروبة. وقد طلب معظم المشروعات تمديدات نتيجة لعوامل مختلفة، من بينها حالات التأخير في الإجراءات الإدارية (داخلية وخارجية)، وعدم الاستقرار السياسي، والكوارث الطبيعية، وقلة المشاركة المتعددة القطاعات. وقد أثر ذلك بدرجة كبيرة على الوفاء بالمواعيد المقررة للمشروعات مما جعل المشروعات تمتد لأكثر من فترة ٢٤ شهراً.

وتبعاً لاحتياجات القطر ومستوى التنمية فيه، فقد ابتدرت جميع المشروعات إجراءات إيجابية لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. أمّا وقد قلنا ذلك، فإنه يكون من الأسر تقييم طبيعة وأهمية مساهمات المشروعات لتقديم وصف تفصيلي للوضع في القطر أي،/السياق في التقارير المبدئية والنهائية للمشروع.

الدروس المستفادة

يقدم استعراض منتصف المدة عدداً من الدروس المستفادة من خلال تنفيذ المشروعات، بما في ذلك الإنجازات على مستوى بناء القدرات، وسن التشريعات، ووضع السياسات والنظم، والإدارة الرشيدة والتعزيز المؤسسي لإدارة المواد الكيميائية. ويمثل ما يلي بعض أهم الدروس المستفادة:

- أن حلقات التدريب العملي التقنية والرامية لتعميق الوعي كان لها دورها في إشراك أصحاب المصلحة في أنشطة تنفيذ المشروعات؛
- وفر البرنامج فرصة لتقاسم المعلومات والخبرات على المستويين الوطني والإقليمي؛
- قد يؤدي توافر الظروف الصحيحة إلى تشجيع جوانب التآزر بين القطاعات ذات الصلة الأمر الذي قد يحسن التعاون بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية؛
- أنه ينبغي لاستراتيجيات تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية أن تأتي متوافقة ومتراصة مع السياسات الوطنية الأوسع نطاقاً؛
- أنه يمكن إرجاع بعض التحديات التي تم تحديدها، مثل عدم كفاية القدرات التقنية أو البيانات المحدودة إلى التصميم غير الحاذق للمشروعات الذي لا يراعي أوجه النقص الوطنية هذه منذ البداية؛ و
- وأنه ينبغي التصدي لتحديات أخرى ذات طبيعة سياسية، مثل نقص الالتزام السياسي وكوّن إدارة المواد الكيميائية أولوية دنيا في جدول أعمال البيئة الوطني.

الخلاصة

يبين استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة أن مبادرة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية قد نجح في التمكين لأنشطة بناء القدرات المبدئية لدى البلدان النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وحظي برنامج البداية السريعة باعتراف واسع بأنه يتيسر الحصول عليه، وأنه مرن، ويُنظر إليه كوسيلة عملية للتنفيذ السريع للمشروعات. وعلى الرغم من تحديد نهج متعدد القطاعات في مشروعات برنامج البداية السريعة، فإن مشاركة أوسع نطاقاً من جانب قطاعات غير بيئية يجب أن تلقى التشجيع وأن تعطى فرصة الممارسة.

تبدو الإدارة الرشيدة لبرنامج البداية السريعة كافية لدعم الوظائف الإدارية ووظائف صنع القرارات لأجل تنفيذ كفؤ للبرنامج. ومع ذلك، فإن هيكل أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي تدعم إدارة البرنامج، والتي ظلت تبدو مناسبة حتى ٢٠٠٩، قد أصبحت غير كافية لدعم الحافظة الحالية للمشروعات التي تديرها الأمانة نظراً للزيادة المضاعفة في عدد المشروعات التي يمولها برنامج البداية السريعة خلال الفترة بين ٢٠٠٩ و ٢٠١٢. وقد كان لذلك تأثير سلبي على قدرة الأمانة على إدارة البرنامج بكفاءة.

يشير تقييم شامل لجميع المشروعات المستكملة إلى أنها قد أوفت بأهدافها الاستراتيجية وحقت تأثيرات ذات مغزى تتعلق ببناء القدرات وبأنشطة تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وبعد أن حقق العديد من البلدان نتائج إيجابية من خلال أنشطة التمكين فقد انتقلت هذه البلدان نحو تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، مركزة على الإدماج. ومع ذلك، فإن عدد المشروعات التي تتناول الأولوية الاستراتيجية جيم (الإدراج) كان أقل من عدد المشروعات التي تتصدى للأولوية الاستراتيجية ألف (تقييم الاحتياجات من القدرات) وباء (التعزيز المؤسسي). وهذا يوحي بأنه قد لا يزال من الضروري دعم البلدان في تحقيق عملية الإدراج هذه.

وموجز القول، إن القرائن التي استُعرضت تشير إلى أن برنامج البداية السريعة كان ناجحاً في دعم أنشطة بناء القدرات المبدئية. ومع دخول النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية مرحلة حرجة من التنفيذ بعد مرور ٦ سنوات على اعتماده، قد يكون من الضروري إيجاد آلية مالية أكثر استدامة لدعم تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى ما بعد الأنشطة التمكينية.